الجزء الخامس والستون
ربيع الثانى ١٤٠٩هـ
نوفمبر ١٩٨٩م

# مجلة مجمع اللغة العربية

( تصدر مرتين فى السنة )

الجزء الخامس والستون

ربيع الثانى ١٤٠٩هـ - نوفمبر ١٩٨٩م



المشرف على المجلة:

الدكتور مهدى علام

رئيس التحرير:

إبراهيم الترزى

# الاستئناف النحوى ودوره فى التركيب

الدكتور مصطفى النحاس


## الملخص

يتعرض البحث لموضوع الاستئناف فى النحو ، وتأثيره فى التركيب ، سواء من ناحية الاعراب ، أو من ناحية بناء التركيب نفسه ، وما يتبع ذلك من حذف أو تقدير أو توليد جمل جديدة ، أو تقنين للقواعد فى بعض الجمل .

ويبين البحث أن من الاستئناف ما هو ظاهر ، تنبىء عنه الحركة الاعرابية وحرف العطف الذى يتحول الى معنى وظيفى جديد ، ومنه ماهو خفى ، يحتاج فى معرفته الى ادراك وفهم عميق للأساليب .

ويشير البحث الى اهمية الاستئناف فى تخريج بعض القراءات أو الضرورات او تعليل بعض اللهجات ، ويفرق بين الاستئناف البيانى والاستئناف النحوى .


**مدخل :**

يجدر أن نفرق هنا بين نوعين من الاستئناف

الاستئناف البيانى

والاستئناف النحوى

فالأول : ما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قوله تعالى ( ٥١ / ٢٤ ، ٢٥ ) :

«هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين : إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما ، قال سلام قوم منكرون » :

« فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر ، تقديره : فماذا قال لهم ؟ ولهذا فصلت عن الأولى : فلم تعطف عليها «(ابن هشام ٢/٣٨٣ ) :

ومثله قوله تعالى ( ١٥ / ٥١ ، ٥٢ ) :

« ونبئهم عن ضيف إبراهيم ، إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما . قال إنا منكم وجلون».

فجملة « قال » جواب لسؤال مقدر ، هو : فماذا قال لهم ؟

ومعنى هذا أن الاستئناف البيانى يلزمه أمران :

سؤال مقدر ← فماذا قال لهم ؟

ـ فعل مأخوذ من السؤال المقدر ← قال : ..

والثانى : وهو ما يعنينا هنا : يقصد به عدم تعلق الجملة نحويا بما قبلها . تعلق إتباع أو إخبار أو وصف أو حال أوصلة ؛ أى أنه يؤدى إلى انفصال الجملة المستأنفة عن الجملة السابقة عليها إعرابيا . وقيام حركة إعرابية جديدة تعبر عن معنى الاستئناف كما سيأتى . وقد اجتمع النوعان فى قول الشاعر :

زعم العواذل أننى فى غمرة
صدقوا ، ولكن غمرتى لاتنجلى

فجملة «صدقوا» استئناف بيانى ؛ لأنها جواب لسؤال مقدر : أصدقوا أم كذبوا ؟ فقيل صـــدقوا ( ابن هشام ٢ / ٣٨٣ ) وجملة «غمرتى لاتنجلى» استئناف نحوى بـ «ولكن».

وقد قالوا : إن كل استئناف بيانى هو نحوى ؛ وليس العكس .

والمتتبع لمفهوم الاستئناف فى كتب النحو يلحظ أنه يأتى بألفاظ مختلفة ؛ وبأسماء متعددة . فسيبويه — مثلا — يطلق عليه : « الابتـــداء والقطع » جـــاء فى الكتاب ( ١ / ٦٠ ) :

« وتقول : ما عبد الله خارجا ولا مُعْنٍ ذاهب ؛ ترفعه على ألا تشرك الاسم الآخر فى « ما » ولكن تبتدئه » وفى موضع آخر يقول ( ١ / ٦١ ) : « فترفعه على الابتداء والقطع من الأول ».

والكسائى يطلق عليه « القطع والمخالفة» فكلمة ( ظريفا ) فى جملة : رأيت زيدا ظريفا ؛ منصوبة عنده على القطع : ثم يعرّف القطع قائلا : « أن يكون أراد النعت فلما كان ماقبله معرفة ؛ وهو نكرة ؛ انقطع منه وخالفه » ( ابن السراج أ — ١ / ٢٦١ )

والفراء ( ٢ / ١٨٧ ) يطلق عليه : الاستئناف ؛ فقوله تعالى : « لاتخاف دركا ولا تخشى » ( ٢٠ / ٧٧ ) ورد فى قراءة حمزة : « لاتخف دركا ولاتخشى » بجزم ( تخف ) على الجزاء . ورفع ( ولاتخشى ) على الاستئناف .

فالمصطلحات — إذن — أربعة : الابتداء — القطع — المخالفة — الاستئناف .

وقد يطلق عليه : الفصل .

والذى يبدو أن سيبويه يساوى بين القطع والابتداء ؛ كما أن الكسائى يساوى بين القطع والمخالفة ؛ وكلها بمعنى الاستئناف

وقد جمع ابن هشام بين الجملة الابتدائية والجملة الاستئنافية فقال ( ٢ / ٣٨٢ ) : « . . الابتدائية ، وتسمى أيضا المستأنفة وهو أوضح ؛ لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ ، ولو كان لهـــا محل » . ويبدو أن ابن هشام اعتمد على المعنى اللغوى للاستئناف ، ففى اللسان ( مادة أنف ) الاستئناف : الابتداء ، . . . يقال :

استأنفت الشيء إذا ابتدأته . والابتداء بهذا المفهوم يشمل الجمل الاسمية والجمل الفعلية الواقعة فى بدء الكلام . وهذه الجمل لا محل لها من الإعراب . لأنها لاتحل محل المفرد . ويرى ابن هشام أن مصطلح « الاستئناف » أوضح ؛ لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ ، واو كان لها محل . وأيضا الابتدائية يتوهم قصرها على المفتتح بها النطق « ( ابن هشام ٣٨٢/٢ ، الأمير ٤٦/٢ ) .

والحق أن يفصل بين المفهومين ؛ فالاستئنافية هى الجملة التى تأتى فى أثناء الكلام منقطعة عما قبلها صناعياً ، أى أن الاستئناف يؤدى إلى انفصال الجملة المستأنفة عن الجمل السابقة عليها . ولا يضر الارتباط معنى بين الجملتين فى هذه الحالة : لأن الارتباط المعنوى لا يستلزم محلية الإعراب ، كما ذكر الأمير فى حاشيته (٤٦/٢ ) .

وإذا نظرنا إلى ماذكره سيبويه فى هذه المسألة نجد أن مفهوم الابتداء لديه كان مرتبطاً دائما بقطع الكلام عما قبله ؛ ولم يتعرض لما سماه ابن هشام « الجملة الابتدائية » فالاستئناف عند سيبويه يعنى : قطع الجمل عما قبلها نحوياً ، كما يفهم من كلامه .

وهذا هو ما يهمنا فى الاستئناف النحوى ؛ لأنه هو الذى يترتب عليه تغيير فى حركة الإعراب ، وقد يؤدى إلى إنتاج جمل جديدة كما سنرى .

**تأثير الاستئناف فى الحركة الاعرابية :**

إن دراسة الاستئناف تهدينا إلى جوانب مهمة فى التركيب ؛ بعضها يتعلق بالحركة الإعرابية ؛ وبعضها الآخر يتعلق بالتركيب نفسه .

فما يتعلق بالحركة الإعرابية نجد أن الكلمة التى يحكم عليها بأنها بداية الجملة المستأنفة تخرج عن حركتها التى كانت عليها إلى الضمة حسب ، فإذا كانت مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة ؛ فإنها لاتخرج إلا إلى الرفع .

**ومن أمثلة ذلك :**

١ — قوله تعالى فى سورة الحج ( ٥/٢٢ ) : « لنبين لكم ونقرُّ فى الأرحام ما نشاء » .

وقوله ( ١٨٦/٧ ) :

« من يضلل الله فلا هادى له ويذرُهم فى طغيانهم يعمهون » .

وقوله ( ٢٨٢/٢ ) :

« واتقوا الله ويعلّمكم الله » .

بالرفع على الاستئناف فى ذلك كله ، إذ لو كانت الواو للعطف لانتصب ( نقرّ ) ، ولجزم ( يذر ) ولزم عطف الخبر على الأمر فى الآية الأخيرة :

٢ — قول الشاعر :

على الحكم المأتيّ يوماً إذا قضى
قضيته ألا يجـوزَ ويَقْصدُ
(ابن هشام ١/ ٣٥٩)

قالوا وخرجت عن معناها النحوى ، وهو العطف ؛ وركبت تركيباً جديداً ؛ ورفع الفعل بعدها . ولم ينصب عطفاً على ما قبله ، وصارت جملة ( ويقصد ) لامحل لها من الإعراب . يقول ابن هشام ( ١/٣٥٩ ) : « وهذا متعين للاستئناف ، لأن العطف يجعله شريكاً فى النفى ، فيلزم التناقض » .

٣ — « كذلك قولهم : دعنى ولا أعودُ : لأنه لو نصب كان المعنى : ليجتمع تركك لعقوبتى وتركى لما تنهانى عنه ، وهذا باطل ؛ لأن طلبه ترك العقوبة إنما هو فى الحال ، فإذا تقيد ترك المنهى عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدب » . ( ابن هشام ١ / ٣٥٩ ) ولذا فالضمة هى الحركة المناسبة للمعنى المراد ، أما الفتحة من حيث هى علامة النصب على المعية بعد الواو فتؤدى إلى فساد المعنى ، ويكون الاستئناف هو المعول عليه فى تغيير الحركة الإعرابية من : دعنى ولا أعودَ إلى : دعنى ولا أعودُ :

٤ — وقول جميل بثينة :

ألم تسألِ الربع القَواءَ فينطقُ
وهل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بيداء سَمْلقُ
(البغدادى ٣/ ٦٠١)

« أى : فهو ينطق ؛ لأنها لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها ، ولو كانت للسببية لنصب ، ومثله : « فإنما يقول له كن فيكونُ » بالرفع . أى : فهو يكون حينئذ .

وقول الخطيئة :

الشعر صعب وطويل سلّمه
إذا ارتقى فيه الذى لا يعلمه
زلت به إلى الحضيض قدمُه
يريد أن يُعربَه فيُعْجِمُه

أى : فهو يعجمه ؛ ولا يجوز نصبه بالعطف لأنه لا يريد أن يعجمه « ابن هشام ١/١٦٨ » .

٥ — ومن أمثلة الفراء فى الاستئناف :

« أعطيتك ألفاً ثم أعطيتك قبل ذلك مالا ، فيكون ... » .

فـ « ثم » هنا حرف استئناف ؛ إذ لا يصح العطف ، لفقدان الترتيب .

ومنه ماذكره ابن هشام ( ١ : ١١٨ ) : « أعجبنى ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعت أمس أعجب « وذلك لأن ما صنعه أمس لا يمكن أن يكون فى الترتيب بعد ما صنعه اليوم :

ومن ذلك قول الشاعر :

إن من ساد ، ثم ساد أبوه

ثم قد ساد ، قبل ذلك جده[1]

( المرادى : ٤٢٨ )

وقال ابن عصفور : ما ذكره الفراء من أن المقصود بـ « ثم » ترتيب الإخبار لا ترتيب الشيء في نفسه ، وكأنه قال : اسمع مني هذا الذي هو : بلغني ما صنعت اليوم ، ثم اسمع مني هذا الخبر الآخر الذي هو : ما صنعت أمس أعجب — ليس بشيء ؛ لأن « ثم » تقتضي تأخر الثاني عن الأول بمهلة ، ولا مهلة بين الإخبارين » ( المرادى : ٤٢٨ ) .

٦ — ومن هذا القبيل قول جرير :

فما زالت القتلى تَمُجُّ دماءَها

بدجلة ، حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ

( ابن هشام ١٢٨/١ )

وقول الفرزدق :

فواعجبا ، حتى كليب تسبُّني

كأن أباها نهشلٌ أو مُجاشِعُ

( ابن هشام ١٢٩/١ )

يقول ابن هشام ( ١ / ١٢٩ ) : « ولا بدّ من تقدير محذوف قبل ( حتى ) في هذا البيت يكون ما بعد ( حتى ) غاية له : أي : فواعجبا ، يسبني الناس : حتى كليب تسبني » .

وتدخل ( حتى ) على الجملة الفعلية ؛ سواء كان فعلها ماضياً ، نحو قوله تعالى ( ٩٥/٧ ) :

« ثم بدّلنا مكان السيئة الحسنة ، حتى عفوا وقالوا .. » .

أو مضارعاً ، نحو قول حسان .

يُغْشَوْنَ حتى ما تهرُّ كلابهم

لا يَسْأَلون عن السَّواد المقبل

( ابن هشام ١٢٩/١ )

ومن التعبيرات الشائعة في اللغة المعاصرة : حتى أنت ( يافلان ) ويؤخذ على هذا التعبير أنه لم يرد قبله كلام ؛ لكن يمكن حمله على تقدير محذوف قبل حتى ، مثل : يقسو علىّ الناس حتى أنت يا ( فلان ) .. أو يعيّرني الناس حتى أنت .. أو نحو ذلك ، بحسب ما يمليه المقام .

**تأثير الاستئناف في التركيب :**

عرضنا فيما سبق نماذج من تأثير الاستئناف في الحركة الإعرابية ، ورأينا كيف تخرج الكلمة الواقعة في بداية الجملة المستأنفة عن

---

( ١ ) البيت لأبي نواس ، وروايته ، كما ذكر السيوطي ( ٥ / ٢٣٦ ) :

قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله ، ثم قبل ذلك جده

حركتها التى كانت عليها إلى الضم . وهذا النوع من الاستئناف يعتمد فيه غالباً على ظاهر العبارة ؛ وما فيها من روابط لغوية ( مثل الواو — الفاء — ثم — حتى .. ) حيث تخرج عن معناها الوظيفى وهو العطف ، إلى معنى نحوى جديد . هو الاستئناف .

وقد أشرنا فى صدر هذا البحث إلى أن تأثير الاستئناف لايقتصر على الحركة الإعرابية ، بل قد يمتد إلى التركيب نفسه ، وطريقة تأليف الكلام ونظمه . وهذا النوع من الاستئناف لاينبغى الاعتماد فيه على ظاهر العبارة . وما فيها من روابط لغوية ، بل يحتاج — مع ذلك — إلى قوة إدراك ، وفهم للأساليب العربية ، واحتكام إلى المعنى الذى يتضمنه التركيب .

وقد أشار ابن هشام إلى هذا النوع من الاستئناف ، وقال ( ٢ / ٣٨٣ ) : « ومن الاستئناف ما قد يخفى » وله أمثلة كثيرة ، منها

١ — قوله تعالى ( ٣٧/٧،٨ ) : « وحِفْظاً من كل شيطان مارد . لا يَسَّمَّعون إلى الملأ الأعلى ويُقْذَفون من كل جانب . . » فإن الذى يتبادر إلى الذهن أن جملة ( لا يسمعون ) صفة لكل شيطان أو حال منه ، وكلاهما باطل ؛ إذا لامعنى للحفظ من شيطان لايستمع . وإنما هى للاستئناف النحوى .

« وإذا توهمت أنها حال مقدرة فلتعلم أنك مخطئ أيضا ، لأن الحال المقدرة تعنى أن صاحبها هو الذى يقدر ما تتضمنه ؛ والشيطان فى هذه الآيات ليس هو المقدر لعدم التسمّع ؛ بل الله هو الذى حجبه ومنعه »( قباوة : ٣٧ ) فجملة ( لا يسّمعون) لا يصح أن تعرب صفة أو حالا ؛ لأن هذا لا يتسق مع المعنى المقصود من الآية الكريمة . وهنا يؤدى النحو وظيفة مهمة ، تتمثل فى الحكم على تلك الجملة بأنها مستأنفة . فالكلام قد استؤنف بعد توقف .

٢ — ومن يقف عند الآية الكريمة : « فلا يحزنك قولهم ؛ إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون» ( ٣٦/٧٦ ) فإنه ربما يتبادر إلى ذهنه أن جملة « إنا نعلم . . . » مقول القول ، وليس كذلك ؛ لأن القول ليس للكفار ؛ وإنما هو لله عز وجلّ ، فهى فى الحقيقة جملة استئنافية .

كذاقوله تعالى (٦٠ / ٦٥ ) : «ولا يحزنك قولهم ؛ إن العزة لله جميعا » قال ابن هشام (١ / ٣٨٤) : « وهى كالتى قبلها » لأنها ليست من قول الكافرين ولا يعقل أن تصدر عنهم وهم الذين يحاربون الله ورسوله ، وإنما هى استئنافية يثبت الله بها قلب النبى ﷺ ومن معه ؛ ولذا لابد من إحداث سكتة لطيفة قبل الجملة المستأنفة .

٣ — وزعم أبو حاتم السجستانى أن من الاستئناف ( تثير الأرض) فى قوله تعالى ( ٢/٧١) « قال إنه يقول : إنها بقرة ، لاذلول ، تثير الأرض ولا تسقى الحرث

مسلّمة لاشية فيها » وادعى أن ذلك من عجائب هذه البقرة ، فهى ليست مذللة للحراثة والسقى ، ولكنها تثير الأرض كالمذللة والحق أن الأخبار لم تأت بأن تلك البقرة كان فيها عجائب ، وإنما جاءت بأنهم كلفوا بأمر ممكن وجوده ، لابأمر خارق للعادة ولهذا فإن جملة ( تثير ) ليست استئنافية : وإنما هى فى محل رفع صفة لـ « ذلول » وجملة ( تسقى ) معطوفة على « لاذلول » ؛ والتقدير لاذلول مثيرة الأرض ، ولا ساقية للحرث . ولو كانت كما زعم أبو حاتم لوجب تكرار ( لا ) بعد ( لاذلول ) لأن القياس يقتضى ذلك ، خلافا للكوفيين والمبرد «( قباوة : ٣٨ ) إذ لايقال « مررت برجل لاشاعر » حتى تقول « ولا كاتب »( ابن هشام ٣٨٤/٢ ) . وقد يقال إن (لا) تكررت بقوله تعالى (ولا تسقى الحرث) والرد : أن ذلك إنما وقع بعد الاستئناف على زعم أبى حاتم .

ولكن إذا قصد بالاستئناف الاعتراض جاز فى الصناعة ما ذهب إليه أبو حاتم وإن كان المعنى يدفعه وينكره .

٤ — ومن هذا النوع من الاستئناف : « جملة العامل الملغى لتأخره ، نحو : « زيد قائم أظن » فأما العامل الملغى لتوسطه ، نحو « زيد أظن قائم » فجملته أيضا لا محل لها إلا أنها من باب جمل الاعتراض» ( ابن هشام ٣٨٢/٢)[٤].

وعند التحليل النحوى للجمل فى هذه المسألة نجد أن الجملة الأساسية « قد أصابها التقدير الذى أدى إلى إلغاء بعضها : والحكم على بعضها الآخر بالاستئناف ؛ فالجملتان :

(أ) زيد قائم أظن

(ب) زيد أظن قائم

مأخوذتان من جملة أساسية ، هى :

(ج) أظن زيدا قائما

وتلك الجملة الأساسية قد أصابتها عدة « عمليات نحوية» على النحو التالى :

(د) زيدا قائما أظن : تأخير ( أظن ) بوضعها فى آخر الجملة .

(هـ) زيد قائم أظن : إلغاء العمل النحوى للفعل ( أظن ) .

(و) زيدا أظن قائما : توسط ( أظن )[٣] بين معموليها .

(ز) زيد أظن قائم : إلغاء العمل النحوى للفعل ( أظن ) .

والجملتان (أ) ، (ب) أصلهما المقدر هو الذى نجده فى (ج) ، ومن هنا فإن التقدير متصل فيما بينه : وعند ابن هشام أن الجملة (ب) تندرج تحت قضية تقديرية أخرى تخص إلغاء العامل النحوى لتوسطه . أما الجملة (أ) فيمكن أن تكون ( أظن) جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب » ( ياقوت : ٧٤، ٧٥ ) .

٥ – وتعد الجملة الواقعة بعد « أم » المنقطعة من الجمل الاستئنافية ؛ لاستقلالها عما قبلها . وقد وقع خلاف بين النحاة حول المواقع التركيبية لـ « أم» المنقطعة فقالوا :

– تقع بعد الأخبار المحضة ؛ نحو قوله تعالى ( ٣٢/٢ ، ٣ ) .

« تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين : أم يقولون افتراه »

– وتقع بعد همزة لغير الاستفهام : نحو قوله تعالى ( ١٩٥/٧ ) :

«ألهم أرجل يمشون بها ، أم لهم أيد يبطشون بها»

– أو الاستفهام بغير الهمزة ، نحو قوله سبحانه ( ١٦/١٣ ) :

« هل يستوى الأعمى والبصير ؛ أم هل تستوى الظلمات والنور»

« واختلف فى معناها ، فقال البصريون هى بمعنى « بل» ؛ أى للإضراب ، وبمعنى الهمزة مطلقاً . وقال الكسائى وهشام : هى كـ « بل» وتاليها . أى ما بعدها كتلوها أى كما قبلها ؛ فإذا قلت : قام زيد أم عمرو فالمعنى : بل قام عمرو . وإذا قلت : هل قام زيد أم عمرو . فالمعنى : بل هل قام عمرو . . »

( السيوطى ٥ / ٢٤٢ ) .

ورد بقوله تعالى ( ٢٧/٣٨ ، ٢٨ ) :

« وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا ؛ ذلك ظن الذين كفروا ؛ فويل للذين كفروا من النار ؛ أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين فى الأرض أم نجعل المتقين كالفجار »

« فأم» لم يتقدمها استفهام ؛ وقد استؤنفت بـ « أم» السؤال على جهة الإنكار والرد . ولا يمكن أن يكون ما بعدها موجبا ؛ فليس مثل ما قبلها .

وقال الفراء : هى كـ « بل» إذا وقعت بعد استفهام ، كقوله :

فو الله ما أدرى أسَلْمَى تغوَّلتْ

أم النوم أم كلٌّ إلىّ حبيبُ

أى : بل كلٌّ ( السيوطى ٢٤٣/٥ ) .

ورد بأن المعنى على الاستفهام : أى : بل أكلٌّ إلى حبيب ؛ لأنها لما تمثلت لعينه لم يدر أذلك فى النوم أم صارت من الغول ؛ لأن العرب تزعم أنها تبدو متزينة لتفتن ، ثم لما جوز أن تكون تغولت داخله الشك ، فقال بل أكلٌّ إلىّ حبيب ؛ أى الغول وسلمى كلٌّ منهما إلى حبيب .

« وقال أبو عبيدة : هى كالهمزة مطلقا قال : ومنه قوله تعالى ( ١٠٨/٢ ) : « أم تريدون أن تسألوا رسولكم » وجاء فى الجمع ( ٢٤٣/٥ ) : « هى كالهمزة إن لم يتقدم عليها استفهام »

ويتضح من عرض الآراء السابقة أن الاتفاق قائم على معنى الاستئناف فى «أم» المنقطعة . لكن الخلاف فى مواقعها التركيبية ؛ فأكثر النحاة على أن «أم» المنقطعة هى الواقعة بين جملتين غير مسبوقتين بالهمزتين ؛ أى همزة الاستفهام وهمزة التسوية المختصتين «بأم» المتصلة . أو هى الواقعة بعد الخبر أو أداة استفهام غير الهمزة أو بعد همزة لغير استفهام.

ويمكن رسم الصور التركيبية لـ « أم» المنقطعة على الوجه الآتى :

| الشكل الظاهرى للتركيب | البناء الداخلى للتركيب |
|---|---|
| قام زيد أم عمرو | ← قام زيد بل قام عمرو (خبر) . |
| هل قام زيد أم عمرو ؟ | ← هل قام زيد بل هل قام عمرو؟ (استفهام بغير الهمزة) . |
| أزيد قائم أم عمرو | ← أزيد قائم بل أقائم عمرو (إنكار) . |
| أزيد قائم أم عمرو ؟ | ← أزيد قائم بل أقائم عمرو ؟ (استفهام بالهمزة) . |

وفى جميع الحالات وقعت « أم» بين جملتين . وتظهر قيمة هذا الاختلاف فى إعطاء صور تركيبية متعددة للجملة المستأنفة بـ « أم » . هذا إلى جانب ما تضيفه هذه التراكيب من توسعة فى الاستعمال . .

ويلاحظ أن الصور الثلاث الأولى تكاد تكون موضع اتفاق ؛ أما الصورة الأخيرة فموضع خلاف واضح ؛ ويظهر الفرق بين الصورة الثالثة والصورة الرابعة من وضع علامة الاستفهام (؟) فى حالة السؤال ؛ أما فى الإنكار فلا حاجة إلى هذه العلامة . ويقوم التنغيم مقام العلامة فى حالة النطق .

٦ — ويبلغ هذا النوع من الاستئناف قمته فى قول سيبويه ( ٦١/١ ) :

« وتقول : ما زيد ذاهبا ولا عاقل عمرو لأنك لو قلت : ما زيد عاقلا عمرو . لم يكن كلاما ؛ لأنه ليس من سببه . فترفعه على الابتداء والقطع من الأول ؛ كأنك قلت «وما عاقل عمرو » .

فالواو فى : ما زيد ذاهبا ولاعاقل عمرو ليست عاطفة ، وإنما هى للقطع من الأول ولذا يرفع ما بعدها على الابتداء «ولم يجز نصبه على « ما» لأنك لو ذكرت « ما» ثم قدمت الخبر لم يكن إلا رفعا »( سيبويه ٦١/١ ) .

ويمكن توضيح ما جاء فى هذا النص بالشكل الآتى :

ما زيد ذاهبا ولا عاقل عمرو (الجملة الأساسية)

↓

مازيد عاقلا عمرو (جملة غير نحوية)

↓

ما عاقل عمرو ( جملة نحوية )

فالتركيب الأول تركيب نحوى ، بنى عليه سيبويه تغيير الحركة الإعرابية من النصب عطفا ؛ إذ لاتوجد علاقة تربط ما بعد الواو بما قبلها — إلى الرفع ابتداء ؛ والتركيب الثانى فاسد لأنه بنى على النصب ؛ والنصب لا يجوز لما ذكرنا من عدم وجود علاقة تجعل ما بعد الواو يشترك فى «ما» : أما التركيب الثالث فهو نتيجة لما تبين من فساد التركيب الثانى . ومعنى هذا أن القطع يؤدى إلى إنتاج بعض الجمل النحوية من تلك التى تكون غير نحوية ؛ كما يفهم من كلام سيبويه .

والأصل فى هذه المسألة أن الاسم الظاهر متى احتيج إلى تكريره فى جملة واحدة كان الاختيار ذكر ضميره ؛ نحو : ما زيد ذاهبا ولامحسنا ، أى هو . أما إذا أعدت لفظه فقلت : ما زيد ذاهبا ولامحسنا زيد فذلك جائز أيضا ؛ لكن رفع « محسن» أجود من نصبه فى هذه الحالة ؛ حتى يكون التركيب مكونا من جملتين ؛ وإن كان المراد بالاسم فى الجملة الثانية نفس الاسم فى الجملة الأولى . أما إذ جئنا بأجنبى كما فى المسألة التى معنا ( ما زيد ذاهبا ولا عاقل عمرو) فعمرو أجنبى من زيد ، فإن الرفع واجب : على القطع والابتداء .

وفى هذا يقول سيبويه ( ١ / ٦٢ ) : « وتقول : مازيد ذاهبا ولا محسن زيد ، الرفع أجود ، وإن كنت تريد الأول ؛ لأنك لو قلت : مازيد منطلقا زيد[1] ، لم يكن حد الكلام ، وكان ههنا ضعيفا ، ولم يكن كقولك : مازيد منطلقا هو ؛ لأنك قد استغنيت عن إظهاره ، وإنما

---

(١) مازيد منطلقا زيد = مازيد ذاهبا زيد ؛ وهى مأخوذة من المثال الأساسى : مازيد ذاهبا ولا محسن زيد. وهذه طريقة سيبويه فى الكتاب : يستخدم النموذج اللغوى من خلال أمثلة مختلفة ؛ فمرة يقول : ما زيد ذاهبا ولا عاقل عمرو، ومرة يقول: ما زيد منطلقا ؛ ولا قائم عمرو . فالمهم عنده النموذج ؛ وذلك دليل على أن النحو عنده تراكيب .

ينبغي لك أن تضمره ؛ ألا ترى أنك لو قلت: مازيد منطلقا أبوزيد ؛ لم يكن كقولك : مازيد منطلقا أبوه ؛ لأنك قد استغنيت عن الإظهار ؛ فلما كان هذا كذلك أجرى مجرى الأجنبي ؛ واستؤنف على حاله . . . »

ويختلف الأمر لو كانت الأداة المصدر بها التركيب : «كان» أو «ليس» حيث «يجوز فيها النصب وإن قدمت الخبر ؛ ولم يكن ملتبسا ؛ لأنك لو ذكرتها كان الخبر فيها مقدما مثله مؤخرا ؛ وذلك قولك: ماكان زيد ذاهبا ولاقائما عمرو » (سيبويه ١ / ٦١) .

(أ)

مازيد ذاهبا ولاعاقل عمرو

↓

مازيد عاقلا عمرو (غير نحوى)

↓

ماعاقل عمرو (نحوى)

ومن هنا وقع الاستئناف فى النموذج (أ) وأدى إلى إنتاج جملة نحوية من تركيب غير نحوى ، كما أدى إلى تغيير الحركة الإعرابية من النصب إلى الرفع .

**الاستئناف والتقعيد :**

للاستئناف أهميته فى تقنين بعض القواعد الخاصة بالتركيب ، أو تخريج بعض القراءات

ويرجع ذلك إلى أن «كان» و «ليس» كل منها أصل فى بابه . ويجوز تقديم الخبر على الاسم معها . أما «ما» الحجازية ، فمن شروط إعمالها : ألا يتقدم : ى اسمها» وذلك بشبهه العمل ، فلا تتصرف فى العمل بأن تعمل النصب قبل الرفع» (الرضى ١ / ٢٦٧) .

وبالمقارنة بين التركيبين :

مازيد ذاهبا ولاعاقل عمرو

ماكان زيد ذاهبا ولاقائما عمرو

يظهر لنا التحليل الآتى :

(ب)

ماكان زيد ذاهبا ولاقائما عمرو

↓

ماكان قائما عمرو (نحوى)

أو الضرورات : أو تقدير بعض أجزاء الجملة .

ومن ذلك — مثلا — :

١ — تخريج (لاتخشى) فى قوله تعالى (٢٠ / ٧٧) :

«لاتخاف دركا ولاتخشى »

على الاستئناف فى قراءة حمزة : « لاتَخفْ دركا ولاتخشى » حيث جزم ( لاتخف ) على الجزاء فى جواب الأمر : « فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا » ؛ ورفع ( لاتخشى ) على الاستئناف . كما قال سبحانه ( ٣/١١١ ) : « لن يضروكم إلا أذى ؛ وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ؛ ثم لاينصرون » « فاستأنف بـ « ثم » فهذا مثله » ( الفراء ٢ / ١٨٧ ) .

« فالواو » و « ثم » فى الآيتين السابقتين ليستا للعطف ، وإنما هما للاستئناف ، وإلا لجزم مابعدهما عطفا على الجزاء .

٢ — تأويل معانى بعض الحروف ، مما يؤدى إلى الاستئناف ، ويتبع ذلك الاختلاف فى تقدير حركة الإعراب ؛ فقول الشاعر :

ألْقَى الصحيفة كى يُخفّفَ رحلَه
والزادَ حتى نعله ألقاها

فكلمة ( نعله ) تحتمل :

( أ ) الرفع على أساس أنها مستأنفة مرفوعة :

( ب ) الجرّ إذا قدرنا ( حتى ) مثل ( إلى ) فهى تعمل الجرّ .

( ج ) النصب بالفعل . ( ابن السرّاج ب / ٥٧ ) .

والنصب بالفعل هنا يقصد به : النصب على الاشتغال ؛ أى بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور .

٣ — تخريج بعض الضرورات الشعرية ، مثل :

( أ ) قول الأخطل :

وقال رائدهم ارسوا نزاولها
فكل حتف امرىء يمضى لمقدار

فالمعنى على الاستئناف : أى : ارسوا ، نحن نزاولها :

( سيبويه ٣ / ٩٦ )

( ب ) قول عمرو بن الإطنابة :

ياآل والحق عنده فقفوا
تُؤْتَسَوْن فيه الوفاء معترفا

فكأنه قال : قفوا ، إنكم تؤتون فيه الوفاء معترفا .

( سيبويه ٣ / ٩٦ )

( ج ) قول معروف الدبيرى :

كونوا كمن واسى أخاه بنفسه
نعيشُ جميعا أو نموتُ كلانا

أى : كونوا هكذا ، إنا نعيش جميعا أو نموت كلانا إن كان هذا أمرنا

( سيبويه ٣ / ٩٦ )

ولكي يفهم السامع معنى الاستئناف في هذه النصوص فلابد من إحداث سكتة خفيفة قبل النطق بالجملة المستأنفة : وعمل التنغيم المناسب .

٤ — تتعين بعض القواعد الخاصة بالجملة ؛ ومن ذلك :

« لايفصل : بين الموصوف وصفته بإلا » .

فلا يقال : « جاءني رجل إلا راكب » لأنهما كشيء واحد ؛ فلا يفصل بينهما بها ، كما لايفصل بين الصلة والموصول ؛ ولا بين المضاف والمضاف إليه . ولأن « إلا » وما بعدها في حكم جملة مستأنفة ، والصفة لاتستأنف ، ولا تكون في حكم المستأنف ( السيوطي ٣ / ٢٧٥ ) .

ومن هنا كانت جملة : جاءني رجل إلا راكب ؛ لاتجوز عند النحاة . . وتكون جملة الاستثناء في مثل : حضر القوم إلا زيدا ؛ ذات بنيتين :

بنية خارجية : حضر القوم إلا زيدا

وبنية داخلية : حضر القوم واستثنى زيدا .

ولذلك يمكن اعتبار ( إلا زيدا ) جملة مستأنفة : على تقدير « إلا » بـ « استثنى »

٥ — وقد يقتضي الاستئناف تقدير ضمير يعرب مبتدأ في بعض الجمل . وبعده جملة خبر : نحو قوله تعالى ( ٤٨ ، ١٦ ) :

« ستُدْعَوْن إلى قوم أولى بأس شديد . تقاتلونهم أو يسلمون » .

أي : أو هم يسلمون ؛ على رأي ابن يعيش ( ٧ / ٢٣ )

وتحليل هذه الجملة يكون على الشكل الآتي :

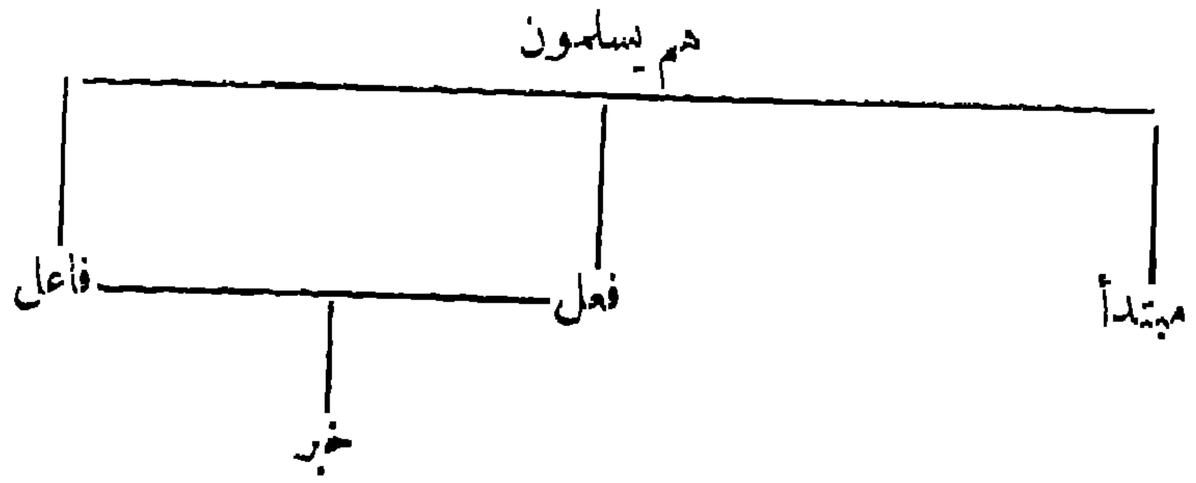

ومن ذلك قطع النعت إلى الرفع ، على تقدير ضمير يعرب مبتدأ ، بعده خبر مفرد ، نحو قولنا :

اللهم ارحم عبدك المسكينُ

أى : هو المسكين ، على الاستئناف والقطع .

أما النعت المقطوع إلى النصب ؛ نحو قول الشاعر :

ويأوى إلى نسوة عطّل
وشُعثا مراضيعَ مثل السعالى

فقد أجاز بعض النحويين قطع النعت بالواو ، مستدلا بهذا البيت ، حيث أتبع النعت الأول ، وهو « عطل » وقطع الثانى وهو « شعثا » فنصبه بفعل محذوف تقديره : أخصّ أو أذمّ .

يقول الرضى : ( ١ / ٣١٦ ) :

« والأعرف مجىء نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل ؛ إذ ظاهر النكرة محتاج إلى الوصف ، فأكد القطع بحرف هو نص فى القطع ، أعنى الواو .. »

ويجوز فى المعرفة القطع أيضا بالواو ؛ نحو :

لايبعدَنْ قومى الذين هم
سمُّ العُداة وآفة الجزر

النازلين بكل معترك
والطيبون معاقد الأزر

بنصب الأول ( النازلين ) بإضمار « أمدح أو أذكر » ورفع الثانى ( والطيبون ) بإضمار « هم » على القطع فيهما . ويجوز العكس بإتباع الأول لقومى على الرفع ، وقطع الثانى بإضمار « أمدح أو أذكر » ، كما يجوز رفعهما معا ، ونصبهما معا .

( الأزهرى ٢ / ١١٦ )

ويمكن وضع الصور الممكنة فى هذين البيتين على النحو التالى :

لايبعدن قومى ..... : النازلين والطيبون / على القطع فيهما

لايبعدن قومى ..... : النازلون والطيبون / على الإتباع فيهما لقومى

لايبعدن قومى ..... : النازلون / على الإتباع لقومى — والطيبين / على القطع

هذا بناء على أن مفهوم الاستئناف قطع الجملة المستأنفة وفصلها عما قبلها نحويا ؛ بمعنى عدم تعلقها بما قبلها تعلق إتباع أو إخبار أو وصف أو حال أو صلة . كما ذكر الأمير فى حاشيته ( ٢ / ٤٦ ) .

وبذلك يدخل مفهوم القطع أو المخالفة عند الكسائى الذى أشرنا إليه فى صدر هذا البحث فى الاستئناف . فقد مثل الكسائى للقطع بقوله : رأيت زيدا ظريفا . ثم عرف القطع قائلا : « أن يكون أراد النعت ، فلما كان ماقبله معرفة ، وهو نكرة ، انقطع منه وخالفه »[1] ( ابن السراج أ — ١ / ٢٦١ ) .

**مسائل خلافية :**

ذكر ابن هشام فى المغنى ( ٢ / ٣٨٥ ، ٣٨٦ ) أن من الجمل ماجرى فيه خلاف بين النحويين ، أهو مستأنف أم لا ؟ ومن أمثلة ذلك :

١ — جملة « أقوم » من نحو قولنا : « إن قام زيد أقوم » .

أ — فالمبرد يرى أنه على إضمار الفاء ، وأن الكلام فيه حذف ، والأصل المقدر هو :

إن قام زيد فأنا أقوم

وهذا يؤدى إلى تقدير أمرين :

( أ ) الفاء .

( ب ) مبتدأ محذوف « أنا » .

— وسيبويه يرى أن « أقوم » فى جملة « إن قام زيد أقوم » مؤخر من تقديم ، فكأن :

إن قام زيد اقوم

أصلها :

أقوم إن قام زيد

وجواب الشرط محذوف ، ويؤيده التزامهم فى مثل ذلك كون الشرط ماضياً ، وعليه تكون جملة « أقوم » مستأنفة ؛ لعدم تعلقها بما قبلها .

وينبنى على هذا الخلاف مسألتان :

أ إحداهما : هل يجوز : زيدا إن أتانى أكرمُه ، بنصب ( زيدا ) ؟

---

( ١ ) الصفة فى المثال : رأيت زيدا ظريفا ، جعلها الكسائى على القطع ، ولم يجعلها « حالا » لأن الصفة المشبهة فيها معنى الثبوت واللزوم ، والحال وصف منتقل غالبا . قد تقع الحال لازمة ، لكن فى مواضع معينة ، كأن تدل على خلقة ، أو « فجاءت به سبط العظام . . . » أو تكون مسموعة ( دعوت الله سميعا ) . . إلخ :

فسيبويه يجيزه ، كما يجيز : زيدا أكرمه إن أتانى ؛ لعدم ارتباط ( أكرمه ) بالشرط قبلها ، فيمكن أن تفسرّ عاملا يعمل النصب فى « زيدا » . والمبرد يمنعه ؛ لأنه فى سياق أداة الشرط ، فلا يعمل فيما تقدم على الشرط ، ولا يفسرّ عاملا فيه .

والثانية : إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف : هل يجزم أم لا ؟ فعلى رأى سيبويه لا يجوز الجزم ؛ وعلى قول المبرد ينبغى أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل ؛ والجزم بالعطف على محل الجملة المقدرة بعد الفاء .

ويمكن تصوّر ذلك على النحو الآتى :

إن قام زيد أقوم

↓

إن قام زيد أقوم وأكرمْه ( على رأى سيبويه )

↓

إن قام زيد أقوم وأكرمْه ( على رأى المبرد )

لأن الأصل عند سيبويه :

أقوم وأكرم زيدا إن قام

وعند المبرد :

إن قام زيد فأنا أقومُ وأكرمُه

ولذلك جاز عنده الرفع على اللفظ ، والجزم على المحل .

٢ — « منذ ومذ » ومابعدهما ، فى نحو : « مارأيته مذ يومان »

— فالسيرافى يرى أن « مذ » ومابعدها فى موضع نصب على الحال ، يقول ابن هشام ( ٢/ ٣٨٦ ) : « وليس بشىء لعدم الرابط » .

— ويرى الجمهور أن الجملة مستأنفة جوابا لسؤال :

( أ ) تقديره عند من قدر ( مذ ) مبتدأ : ما أمدُ ذلك ؟

( ب ) وعند من قدر ( مذ ) خبرا : مابينك وبين لقائه ؟

وذلك على النحو الآتى :

مارأيته مذ يومان

↓ ↓

مبتدأ خبر ( جوابا لسؤال مقدر : ما أمد ذلك ؟ )

مارأيته مذ يومان

↓ ↓

خبر مبتدأ ( جوابا لسؤال مقدر : مابينك وبين لقائه ؟ )

ويكون المعنى على الأول : الأمد يومان .

وعلى الثانى : يومان بينى وبين لقائه .

٣ – ومن مسائل الخلاف التى ذكرها ابن هشام ( ٢ / ٣٨٦ ) : جملة أفعال الاستثناء ( ليس ولايكون وخلا وعدا وحاشا )

– فالسيرافى يرى أنها حال ؛ إذ معنى :

« قام القوم ليس زيدا » قام القوم خالين عن زيد

وجوز السيرافى مع ذلك الاستئناف .

– وأوجب ابن عصفور الاستئناف فى هذه الجملة . فإن تغير تركيب الجملة ، بأن قلنا : جاءنى رجال ليسوا زيدا –

بتذكير المستثنى منه ، وظهور الضمير مع ليس ، خرجت الجملة عن الاستثناء ، ولامانع من إعرابها صفة ؛ لاستيفاء الجانب الشكلى لجملة الصفة .

**الاستئناف النحوى والاستئناف البيانى :**

تقدم أن كل استئناف بيانى هو نحوى ، وليس العكس ، وذلك لأن الاستئناف البيانى يقوم على عنصرين مهمين :

( أ ) سؤال مقدّر .

( ب) فعل مأخوذ من السؤال المقدّر .

ولايتحقق هذان فى الاستئناف النحوى :

– فمثلا فى قوله تعالى ( ١١ / ٦٩ ) :

« ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى ، قالوا سلاما ، قال سلام » .

سؤال مقدّر : فماذا قال لهم ؟

والفعل المأخوذ من هذا السؤال : قال . .

وجملتا القول استئناف نحوى :

– وفى قوله تعالى ( ٢٤ / ٣٦ ، ٣٧ ) :

« يسبّح له فيها بالغدو والآصال ، رجال »

بفتح باء « يسبح » على قراءة بعضهم .

السؤال المقدر : من يسبّح ؟

والفعل المأخوذ منه : يسبّح ( وهو غير مذكور ) .

والجملتان استئناف نحوى .

من هنا خص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدّر ، ويعدّه النحويون استئنافا نحويا ، لأنه منفصل ومقطوع عما قبله إعرابيا ، ولاتضرّ العلاقة المعنوية ، « لأن الارتباط المعنوى لايستلزم محلية الإعراب » ( الأمير ٢ / ٤٦ ) .

**ومما تقدم يتضح :**

١ – أن الاستئناف النحوى نوعان :

( أ ) نوع يتضمن الجمل المقطوعة عما قبلها بوساطة حرف من أحرف العطف الآتية : أو – الواو – الفاء – ثم – حتى – أم المنقطعة – بل – لكن .

ويمكن تسميتها : أحرف القطع ، لأنها تقطع الجملة عما قبلها ، بمعنى أنها يستأنف بها كلام جديد ، وإن كانت فى الأصل للعطف .

وهذا المعنى قريب من المعنى الذى قصده أبو جعفر النحاس من كتابه : « القطع والائتناف » فهو يقصد بالقطع : الوقف . وبالائتناف : الابتداء . وذلك لأن أحرف القطع تقطع الكلام عما قبله صناعيا ( نحويا ) فهى تقوم مقام ( السكت ) فى الوقف الاختيارى ، الذى سماه أبو جعفر القطع . فالواو — مثلا — فى حالة الكتابة تقوم مقام السكت فى حالة النطق . وقد تعرضنا لهذا الموضوع فى مكان آخر[1].

(ب) ونوع يحتاج إلى فهم وإدراك وتعمق ؛ سواء تضمن حرف عطف أو لم يتضمن .

وقد أشار إليه ابن هشام بقوله ( ٢ / ٣٨٣ ) :

«من الاستئناف ماقد يخفى» وله أمثلة كثيرة ».

٢ — أن للاستئناف دورا كبيرا فى تخريج بعض القراءات القرآنية مثل قراءة :

« يسبِّح له فيها بالغدو والآصال رجال »

ومثل قراءة : « لاتخفْ دركا ولاتخشى »

وفى تخريج بعض الضرورات الشعرية . كما سبق .

بل قد تخرج عليه بعض اللهجات . مثل لهجة « أكلونى البراغيث » التى جاء عليها قوله تعالى ( ٢١ / ٣ ) :

« وأسرّوا النجوى الذين ظلموا » فيعرب « الذين » على الاستئناف كما ذكر الفراء ( ٢ / ١٩٨ ) .

٣ — أن للاستئناف دورا فى تقنين بعض القواعد الخاصة بالجملة ؛ مثل قاعدة « عدم الفصل بين الموصوف وصفته بـ إلاّ » . وأن « إلا » ومابعدها تعد فى حكم الجملة المستأنفة . كما بينا . وكذا قواعد النعت المقطوع .

٤ — أن الاستئناف قد يقتضى تقدير ضمير يعرب مبتدأ فى بعض الجمل ؛ كما قد يقتضى توليد أو إنتاج بعض الجمل النحوية ؛ وقد وضحنا ذلك فى الأمثلة التى ذكرها سيبويه وغيره .

٥ — وقد يكون الاستئناف النحوى جملتى قول : إحداهما سؤال مقدر ، والثانية جواب هذا السؤال . وهذا مايعرف عند البيانيين بالاستئناف البيانى .

---

(١) ينظر :

(أ) الفواصل الصوتية فى الكلام وأثرها على المواقع النحوية : المجلة العربية للعلوم الإنسانية — الكويت العدد ٢٤ .

(ب) الدلالات النحوية لحروف المصاحبة لبعض التراكيب : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة — العدد ٦٤ .

# المـراجع


١ ــ القرآن الكريم .

٢ ــ الأمير ( الشيخ محمد الأمير ) .

حاشية الأمير على مغنى اللبيب لابن هشام ــ القاهرة د . ت

٣ ــ البغدادى ( عبد القادر بن عمر ) :

خزانة الأدب ، تحقيق عبد السلام هارون ــ القاهرة ١٩٦٧ .

٤ ــ الرضى ( محمد بن الحسن ، ت : ٦٨٦ هـ ) :

شرح الكافية ــ حيدر آباد ، د . ت

٥ ــ ابن السراج ( أبو بكر بن السراج ، ت : ٣١٦ هـ ) :

( أ ) الأصول فى النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلى ــ بغداد ١٩٧٣ .

(ب) الموجز فى النحو ، تحقيق مصطفى الشويمى ، وبن سالم داعرجى ــ بيروت ١٩٦٥ .

٦ ــ سيبويه ( أبو بشر عمرو بن قنبر . ت : ١٨٠ هـ ) :

كتاب سيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ــ القاهرة ١٩٦٦ .

٧ ــ السيوطى ( جلال الدين عبد الرحمن ، ت : ٩١١ هـ ) :

همع الهوامع ، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم ــ الكويت ١٩٧٩ .

٨ ــ الفراء ( أبو زكريا يحيى ، ت : ٢٠٧ هـ ) :

معانى القرآن ، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار ــ القاهرة ١٩٥٥ .

٩ ــ قباوة ( فخر الدين ) :

إعراب الجمل وأشباه الجمل ــ دمشق ١٩٧٢ .

١٠ ــ المرادى ( الحسن بن قاسم ، ت : ٧٤٩ هـ ) :

الجنى الدانى فى حروف المعانى ، تحقيق فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دمشق ١٩٧٣

١١ ــ ابن هشام ( جمال الدين بن يوسف . ت : ٧٦١ هـ ) :

مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ــ القاهرة ، د . ت

١٢ ــ ياقوت ( محمود سليمان ) :

قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين ــ القاهرة ١٩٨٥ .